



التقرير الاستراتيجي 10 السينوي العاشير



الجزء الخامس

الحالة العامية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجيء Strategic Thinking Group Association



http://www.stgcenter.org/





جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي*ي* Strategic Thinking Group Association



- Stgcenter.org
- info@stgcenter.org
- f @STG.CENTER
- @stg.center
- @stg.center
- @Stg_center
- +905535152346
- +902125156875
- +902126213555

المسياليسها التربيها يعومض يشمث

التقرير الاستراتيجي السنوي (10)

تقريرعام 2024

الاصدار العاشر 2025

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي



تقرير تحليلي للحالة الاجتماعية العربية والإقليمية خلال العام 2024 التحديات والفرص

د. كمال أصلان(٭)

مجموعة التفكير الاستراتيجي اسطنبول – تركيا

ملخص:

يمثل العام 2024 مرحلة حاسمة للمجتمعات العربية، حيث تتعاظم التحديات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية على مستوى المنطقة، بالتزامن مع بروز فرص جديدة للتطوير والتحسين.

وهذا التقرير التحليلي يهدف إلى استعراض الحالة الاجتماعية العربية عبر تقييم التأثيرات المختلفة للتحديات الإقليمية والدولية، وتسليط الضوء على الفرص التي يمكن استثمارها لتحقيق التنمية والاستقرار.

وتشمل التحديات الاجتماعية في العالم العربي خلال 2024 عدة أبعاد، أبرزها: ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، حيث يجد كثير من الشباب صعوبة في الحصول على فرص عمل ملائمة، مما يهدد استقرار الطبقة الوسطى ويزيد من الفقر، كما تواجه المجتمعات العربية مشكلة تفاقم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يتزايد التباين في مستويات الدخل والمعيشة، مما يؤثر سلبًا على الترابط الاجتماعي، ويزيد من حالات الإحباط لدى الفئات المحرومة، إلى جانب ذلك، تبقى أزمة الهوية والانتماء أحد القضايا الاجتماعية الحرجة في بعض الدول العربية، حيث تتأثر المجتمعات العربية بتغيرات الثقافة، والعولمة مما يخلق صراعًا بين القيم التقليدية والتحديث.

وتواجه المنطقة أيضًا تحديات متزايدة في قطاعي الصحة، والتعليم، ففي بعض الدول العربية، تدهور مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية نتيجة الأزمات الاقتصادية، والسياسية، مما يؤدي إلى نقص في توفير الرعاية الصحية الملائمة، والتعليم الجيد، هذا النقص في الخدمات الأساسية يزيد من تدهور الحالة الاجتماعية بشكل عام، ويؤدي إلى أزمات أخرى ترتبط بالصحة النفسية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى، لا تقتصر التحديات على الجوانب الاقتصادية والصحية فقط؛ إذ شهدت بعض الدول العربية تزايدًا في حالات النزوح الداخلي والهجرة نتيجة الأزمات السياسية والأمنية. هذا النزوح يخلق ضغطًا على الموارد، ويزيد من معاناة المجتمعات

المحلية، حيث تتأثر البنية التحتية، ويزداد العبء على قطاعات العمل والخدمات العامة.

ومع هذه التحديات، تظهر بعض الفرص الواعدة في المنطقة، حيث اتجهت بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة نحو تنفيذ إصلاحات اقتصادية، واجتماعية تهدف إلى تحسين جودة الحياة، وتطوير بيئة ملائمة للتنمية المستدامة، ومن أهم هذه الإصلاحات: تحديث أنظمة الرعاية الاجتماعية، وتوفير الدعم الحكومي للقطاعات التعليمية والصحية، تساعد هذه الجهود في تحسين الخدمات للمواطنين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

ويبرز أيضًا دور الشباب في تشكيل مستقبل المنطقة، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة أدوات قوية لزيادة الوعي الاجتماعي، والسياسي، تُمكّن الشباب اليوم من التأثير والمشاركة في صنع القرارات، وتغيير الأوضاع الاجتماعية بطرق مبتكرة، حيث يتم تبادل الأفكار والمعلومات بشكل أسرع وأكثر فعالية، بالإضافة إلى ذلك، تشجع بعض الدول الشباب على المشاركة في المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال، مما يُسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتقليل معدلات البطالة.

تدرك بعض الدول العربية أيضًا أهمية التوجه نحو التنمية المستدامة، ومعالجة القضايا البيئية، خصوصًا مع تفاقم التغيرات المناخية وآثارها على الأمن الغذائي والمائي، لذلك، بدأت بعض الحكومات بتنفيذ خطط للتكيف مع التغير المناخي، وتعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، هذا التوجه لا يساهم فقط في تعزيز الاستدامة البيئية، بل يفتح فرصًا اقتصادية جديدة، ويوفر وظائف في القطاعات الصديقة للبيئة.

ويستعرض التقرير أيضًا نماذج من المبادرات المجتمعية الناجحة التي تم تنفيذها في عدد من الدول العربية، حيث تم تشجيع العمل التطوعي والخدمات الاجتماعية لخلق شبكة دعم اجتماعي، خصوصًا للفئات المحرومة، هذه المبادرات تسهم في تعزيز الترابط الاجتماعي وتقديم المساعدة للأشخاص المحتاجين، كما تسهم في تحسين الصورة العامة للمجتمعات، وتعزز روح التعاون والتضامن.

في الختام، يقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً للوضع الاجتماعي في العالم العربي والإقليم لعام 2024، موضعًا أن التحديات الاجتماعية الإقليمية تتطلب تعاونًا جادًا من قبل الحكومات والمجتمعات لمواجهتها، ومن الضروري تعزيز التعاون الإقليمي، والدولي لدعم الدول العربية في التغلب على أزماتها، وتوجيه الاستثمارات نحو تنمية شاملة ومستدامة، وفي الوقت نفسه، تظل الفرص المتاحة لتحقيق التنمية والاستقرار قائمة، إذا ما تم استغلالها بشكل فعّال وبمشاركة مجتمعية واسعة، لتصبح هذه التحديات نقطة انطلاق نحو مستقبل أكثر استقرارًا، وازدهارًا للمجتمعات العربية، والإقليم.

وسيتناول التقرير المحاور التالية:

المحور الأول: رصد المتغيرات للأحداث الإقليمية الاجتماعية الكبرى وتحليلها «المتغيرات والأحداث التي وقعت وانعكاساتها مع التركيز على مُتَغيّري: (النزوح الإقليمي – الإقليمي، والهجرة الإقليمية – الدولية).

المحور الثاني: رصد المؤشرات الاجتماعية الإقليمية المهمة وتحليلها.

المحور الثالث: رصد التحولات الاجتماعية الإقليمية وتحليلها.

المحور الرابع: رصد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية المؤثرة في الحالة الاجتماعية الإقليمية، وبخاصة «الأزمة الأكرانية» مع التركيز على دول الخليج وإفريقيا بعامة، وتركيا، واليمن، والعراق، وتونس، وليبيا، والسودان بخاصة.

المحور الخامس: تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا.

المحور السادس: تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية الإقليمية مع المتغيرات والعوامل الدولية المؤثرة إقليميًا.

المحور السابع: توقع مسارات المتغيرات الاجتماعية الإقليمية المستقبلية.

المحور الأول:

رصد المتغيرات للأحداث الإقليمية الاجتماعية الكبرى وتحليلها «المتغيرات والأحداث التي وقعت وانعكاساتها مع التركيز على مُتَغيّري: (النزوح الإقليمي - الإقليمي، والهجرة الإقليمية - الدولية):

في عام 2024، شهدت المنطقة العربية، وشمال أفريقيا مجموعة من الأحداث الكبرى التي أدت إلى تحولات اجتماعية جذرية، خاصة فيما يتعلق بالنزوح الإقليمي والهجرة الدولية؛ حيث تسببت النزاعات المستمرة، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية في موجات من النزوح والهجرة، مما أضاف تحديات جديدة لكل من الدول المستضيفة (بعض الدول العربية، والأفريقية، والدول الأوروبية) التي تعاني من تدفق اللاجئين إليها.

أولاً: النزوح الإقليمي - الإقليمي:

تزايد النزوح الداخلي⁽¹⁾ في عام 2024 بشكل ملحوظ نتيجة الصراعات المتعددة التي ضربت المنطقة، وأبرز هذه الصراعات كان الصراع المتصاعد في السودان بين الطرفين المتنازعين على السلطة إلى نزوح مئات الآلاف، وفرارهم إلى دول الجوار، مثل: مصر، وتشاد، ودول أخرى، والتي تعاني كلا منهما من تحديات اقتصادية حادة تؤثر على قدرتها على توفير الدعم للاجئين.⁽²⁾

الهجرة والنزوح في (سوريا - غزة)

شهدت كل من سوريا، وغزة تطورات ملحوظة في قضايا الهجرة والنزوح، متأثرة بالأحداث السياسية والأمنية في المنطقة.

^{(1) –} يمكن مراجعة تفاصيل وإحصائيات النزوح في التقرير العالمي عن النزوح الداخلي 2024، مركز رصد https://www.internal_displacement.org/global_report/ الرابط: /GRID)، الرابط: /grid2024 تاريخ الدخول (13–11–2024)

^{(2) –} وزير الداخلية السوداني يكشف أبعاد الأزمة الإنسانية ودور قوات الشرطة بالمعارك، موقع الجزيرة نت، الرابط: https://2u.pw/YfriNvk4 تاريخ الدخول: (6-11-2024)

ففي 8 من ديسمبر 2024، سقط نظام بشار الأسد⁽¹⁾، مما أدى إلى تغييرات جذرية في المشهد السياسي والأمني في البلاد، ومع تحسنن الأوضاع الأمنية، بدأت موجات من اللاجئين السوريين في العودة إلى وطنهم.

ورغم التحسن النسبي، شهدت بعض المناطق تجددًا في الاشتباكات، مما أدى إلى نزوح داخلي، وفقًا للأمم المتحدة، نزح حوالي 280 ألف شخص جراء تجدد المعارك في نوفمبر 2024.⁽²⁾

وفي غزة: تعرضت مناطق شمال غزة لهجمات مكثفة، مما وضع السكان بين خيارين صعبين: البقاء ومواجهة الخطر، أو النزوح بحثًا عن الأمان، وأدت العمليات العسكرية إلى نزوح الآلاف من العائلات داخل قطاع غزة، حيث لجأوا إلى مدارس، ومراكز إيواء مؤقتة تديرها منظمات إنسانية.

وتفاقمت الأوضاع الإنسانية في غزة بسبب الحصار المستمر، مما زاد من معاناة النازحين، والسكان المحليين على حد سواء.

وتلى ذلك لبنان، حيث أدت الاشتباكات بين إسرائيل وحزب الله إلى نزوح مئات الآلاف من اللبنانيين داخل البلاد. (3) وذلك قبل الإعلان عن وقف الحرب بينهما في 27 نوفمبر (4). 2024

وتعاني الدول المستضيفة للاجئين مثل: لبنان، والأردن، ومصر، وبعض الدول الأفريقية من ضغوط هائلة على بنيتها التحتية، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن هذه الدول تواجه نقصًا في الخدمات الأساسية كالمدارس والمستشفيات، كما أن العدد المتزايد من

^{(1) -} أيوب، محمد شعبان، القصة الكاملة لسقوط نظام الأسد في 12 يومًا، الجزيرة نت،

الرابط: https://2u.pw/lPzjSQiN الرابط:

^{(2) -} أخبار قطر، الرابط: https://2u.pw/i1BGJr5g، تاريخ الدخول: (202-10-21)

^{(3) -} بالفيديو والأرقام.. قصة الحرب والدمار على غزة في عام، الجزيرة نت،

الرابط: https://2u.pw/ldWW6NSL تاريخ الدخول: (6-11-2024)

^{(4) –} تفاصيل اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله بعد حرب 2024، الجزيرة نت، https://2u.pw/zXPn15HP الرابط:

النازحين السوريين، والفلسطينيين، والسودانيين، يساهم في زيادة التوترات الاجتماعية داخل المجتمعات المضيفة، ويؤدي إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية لهذه الدول، التي تجد نفسها غير قادرة على تحمل المزيد من الأعباء المالية. (1)

ثانيًا: الهجرة الإقليمية - الدولية:

نتيجة للتحديات الاقتصادية والأمنية، يختار الكثير من سكان المنطقة الهجرة إلى أوروبا بحثًا عن حياة أفضل، مما يشكل ضغطًا إضافيًا على دول الاتحاد الأوروبي. ويقدر أن هناك موجة متزايدة من الهجرة غير النظامية عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث شهدت دول مثل إيطاليا واليونان زيادة في أعداد الوافدين من المنطقة العربية وشمال أفريقيا، خصوصًا من سوريا، ولبنان، وفلسطين. ولمواجهة هذه الأزمة، لجأ الاتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاقيات مع دول مثل تونس، ومصر بهدف تقليل تدفق المهاجرين عبر تقديم مساعدات مالية، وهو ما أثار انتقادات حول مدى احترام حقوق الإنسان في هذه الدول.

تبنت دول الاتحاد الأوروبي أيضًا في مايو 2024 ميثاقًا جديدًا للهجرة يسعى إلى تحسين توزيع اللاجئين بين الدول الأعضاء بشكل أكثر عدالة، خاصة للدول التي تتحمل العبء الأكبر مثل: إيطاليا واليونان. ورغم أن هذا الاتفاق يعكس رغبة أوروبية في توزيع المسؤوليات، إلا أن بعض الدول مثل: بلغاريا، وبولندا رفضتا السياسات التي تدعو إلى استقبال المزيد من اللاجئين، ما أدى إلى توترات داخل الاتحاد حول كيفية التعامل مع الأزمة. (2)

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح والهجرة:

تتسبب موجات النزوح والهجرة في آثار بعيدة المدى على كل من الدول المضيفة، والمهاجرين أنفسهم. ففي لبنان، والأردن، ومصر وبعض الدول الأفريقية أدت زيادة عدد

^{(1) –} البدوي، جمال عبد القادر، مواجع الفرار والشتات تطارد السودانيين في دول الجوار، اندبندينت عربية، الرابط: $\frac{https://2u.pw}{0LqRVkpP}$

^{(2) -} الاتحاد الأوروبي يتبنى ميثاقًا جديدًا لاٍصلاح نظام اللجوء والهجرة، UK ETA، الاتحاد الأوروبي يتبنى ميثاقًا جديدًا الإصلاح نظام اللجوء (11–2024) الرابط: https://2u.pw/Eap1nCxv

النازحين إلى إرهاق الخدمات العامة، وزيادة البطالة بين السكان المحليين، مما يُعمّق من الانقسامات الاجتماعية، ويؤدي إلى توترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. أما في أوروبا، فإن تزايد عدد اللاجئين أثار موجة من المشاعر المناهضة للهجرة، مما يؤثر على سياسات الهجرة الأوروبية، ويؤدي إلى تعزيز التشريعات الرامية إلى تشديد الضوابط الحدودية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن موجات النزوح تؤثر على اقتصادات الدول المستضيفة، التي تجد نفسها مُجبرة على توفير موارد أكبر لمساعدة اللاجئين، مما يشكل عبئًا إضافيًا على ميزانياتها المحدودة. وتشير التقارير إلى أن تكلفة تلبية احتياجات النازحين في الدول المضيفة تتزايد بسرعة، وهو ما يضع ضغوطًا على المجتمعات المضيفة، وعلى العلاقات بين اللاجئين والمقيمين.(1)

التحديات السياسية والانسانية:

إن التوترات السياسية تزداد في ظل هذه التحولات، حيث تبرز الحاجة إلى حلول دائمة للتعامل مع النزوح والهجرة على المدى الطويل. وتواجه الدول الأوروبية، على سبيل المثال، صعوبة في إيجاد توازن بين الالتزامات الإنسانية، والحفاظ على أمنها الداخلي، مما يؤدي إلى اتباع سياسات انتقائية تجاه استقبال اللاجئين، كما أن الاتفاقات مع دول مثل تونس (2) ومصر (3) تمثل تحديات أخلاقية، حيث يشكك البعض في مدى التزام هذه الدول بحقوق الإنسان عند منع المهاجرين من الوصول إلى أوروبا.

^{(1) –} حربي، محمد، أزمة اللاجئين وتأثيرها على الدول المضيفة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، الرابط: ZQhDBDJX/pw.2u//: https تاريخ الدخول (7-11-2024)

^{(2) -} تفاصيل ذلك في حالة حقوق الإنسان في العالم، منظمة العفو الدولية، أبريل/ نيسان، ص107، الرابط: mnZ1RrMR/pw.2u//:https تاريخ الدخول (7-11-2024)

^{(3) -} المرجع السابق، ص162 وما بعدها

المحور الثاني:

رصد المؤشرات الاجتماعية الإقليمية المهمة وتحليلها:

رصد المؤشرات الاجتماعية والإقليمية وتحليلها في المنطقة العربية، يُعتبر جزءًا أساسيًا لفهم التحديات والفرص التي تواجه المنطقة. هذه المؤشرات تشمل عدة جوانب مثل الديموغرافيا، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، والفقر، إضافة إلى القضايا السياسية، والاجتماعية. تحليل هذه المؤشرات يمكن أن يقدم رؤى حول التطورات الجارية والاتجاهات المستقبلية، مع ملاحظة أن «الدول العربية الغنية بالبترول تختلف اختلافًا كليًا عن الدول العربية الأخرى من حيث الأولويات والاحتياجات. كما تختلف الدول العربية التي تعاني من أوضاع سياسية غير مستقرة بسبب عوامل خارجية وداخلية مثل: العراق، ولبنان، وفلسطين، والسودان، والصومال عن سواها من الدول العربية من حيث الاحتياجات والأوليات. كما أن هناك دول عربية ذات كثافة ونمو سكاني مرتفع وتعاني من الفقر المدقع ومن مستويات عالية من الأمية وفقر في المهارات والموارد البشرية» (أ). وهذه بعض الجوانب الرئيسية التي يتم رصدها وتحليلها:

1. المؤشرات الديموغرافية:

- نمو السكان: المنطقة العربية تعاني من زيادة سريعة في عدد السكان، وخاصة بين الشباب. يُشكل هذا تحديًا للحكومات فيما يتعلق بتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية، وخصوصًا أنه لا يتم الاستفادة من هذه الموارد البشرية المهمة بالشكل المطلوب.

- الهجرة والنزوح: المنطقة تعاني من موجات نزوح داخلي وخارجي بسبب النزاعات والصراعات، مثل: الصراع على السلطة في السودان، و الحرب الهمجية في فلسطين، ولبنان، والنزاعات في سوريا، واليمن. هذا يؤثر على التركيبة السكانية، ويزيد الضغط

^{(1) –} قياس وتعزيز التقدم والازدهار المجتمعات العربية، نحو تكامل المنطقة العربية ضمن المبادرات الدولية لقياس /sites/org.unescwa.www/:https التقدم في المجتمعات، بحث منشور على الانترنت، ص12، الرابط: pdf.ar document istanbul 277 id detail event/materials/event/files/default

على الدول المستضيفة.

2. المؤشرات الاقتصادية:

- نسب البطالة: البطالة، وخاصة بين الشباب، تُعد من أكبر التحديات الاقتصادية في المنطقة العربية. هذا له تبعات اجتماعية وسياسية خطيرة.
- التضخم والفقر: الأزمات الاقتصادية في بعض الدول مثل: لبنان، وسوريا أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم والفقر، مما أثر بشكل كبير على المستوى المعيشى.
- التنويع الاقتصادي: بعض الدول مثل: الإمارات، والسعودية، وتتبعهما دولة قطر، يسعون إلى تنويع مصادر دخلهم بعيدًا عن النفط من خلال الاستثمار في قطاعات جديدة مثل: التكنولوجيا، والسياحة.

3. المؤشرات الاجتماعية:

- التعليم: جودة التعليم تختلف من دولة إلى أخرى؛ الدول التي تمر بأزمات مثل: اليمن، وسوريا تعاني من تدهور شديد في نظم التعليم، بينما تسعى دول أخرى مثل: الإمارات، وقطر لتطوير نظم تعليمية حديثة.
- الصحة: الأوضاع الصحية تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية؛ الدول التي تشهد حروبًا ونزاعات مثل: السودان، وفلسطين، ولبنان، ودول أخرى تشهد عدم استقرار مثل: سوريا، واليمن تعاني من تدهور في الخدمات الصحية، بينما حققت دول أخرى تقدمًا كبيرًا في هذا المجال، كما هو ظاهر في دول الخليج.

4. المؤشرات السياسية والأمنية:

- الاستقرار السياسي: الصراعات السياسية، وعدم الاستقرار الأمني هي سمات مشتركة في كثير من دول العالم العربي، مثل: النزاعات المسلحة في السودان، وسوريا، واليمن، وليبيا هي أمثلة واضحة على ذلك.

- الحركات الاجتماعية: المنطقة شهدت احتجاجات واسعة مثل: ثورات الربيع العربي، والتي كانت ناتجة عن تردي الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، وما زالت بعض آثارها مستمرة حتى اليوم.

5. التحليل الجيوسياسي:

- العلاقات الإقليمية: العلاقات بين دول المنطقة متشابكة ومعقدة، فالتحالفات والنزاعات تلعب دورًا كبيرًا في التأثير على الاستقرار الإقليمي.
- التدخلات الأجنبية: القوى الكبرى مثل: الولايات المتحدة، وروسيا تلعب أدوارًا رئيسية في المنطقة العربية، سواء من خلال التدخلات العسكرية، أو التأثير السياسي والاقتصادي.

تحليل هذه المؤشرات يساعد صناع القرار على وضع سياسات تعزز من الاستقرار والتنمية، كما يساعد المجتمع الدولي على فهم احتياجات المنطقة، والتعامل معها بفعالية.

المحور الثالث:

رصد التحولات الاجتماعية الإقليمية وتحليلها:

التحولات الاجتماعية الإقليمية في المنطقة العربية لعام 2024 تكشف عن مجموعة من الديناميكيات المعقدة التي تأثرت بعوامل متعددة، تتنوع بين الاقتصاد، والسياسة، والتكنولوجيا، فضلاً عن الثقافة والمجتمع. ويعكس هذا عمق التحولات التي تزداد قوة مع مرور السنوات، حيث ترتبط التحولات الاجتماعية الحالية بمجموعة من العوامل والنتائج التي تعيد تشكيل بنية المجتمع العربي بشكل جذري. ومن أبرز ملامح ذلك:

1. التحولات في القيم والمفاهيم الاجتماعية:

- تحول نمط الأسرة: يشهد المجتمع العربي تغييرات واضحة في النمط التقليدي للأسرة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة، وتغير نمط الأولويات الفردية، ما ساهم في تأخير سن الزواج، وانخفاض معدل الإنجاب. هذا الاتجاه قد يؤثر مستقبلاً على التماسك الاجتماعي، والنمو السكاني، كما يفرض على الحكومات وضع سياسات تدعم الأسر الصغيرة، وتراعي احتياجات الأجيال الجديدة.

- تغير دور المرأة في المجتمع: يشير ارتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة، وزيادة دورها في القيادة إلى تحولات في التوازن الأسري داخل المجتمعات العربية، وأطلقوا عليه مصطلح الجندري⁽¹⁾. هذه التغيرات تعكس التطلعات نحو تحقيق مساواة أكبر في الفرص والحقوق، ما قد يؤدي إلى إعادة صياغة الأدوار التقليدية في المجتمع ويؤثر على تركيبة الأسر والعلاقات الاجتماعية.

2. الوعي الثقافي والمعرفي:

- إعادة تشكيل الهوية الثقافية: مع ازدياد انفتاح المجتمعات العربية على الثقافات

^{(1) –} الجندرية: جاءت لتسوق المجتمعات البشرية إلى نوع جديد، يغير المفاهيم والمصطلحات على مستوى الأسرة والمجتمع، فيما يخص العلاقة بين الرجل والمرأة في كل المجتمعات البشرية، بمعنى عدم وضع فروق بين الرجل والمرأة.

الأخرى وتدفق المعلومات عبر وسائل التواصل، أصبح الوعي الثقافي أكثر تنوعًا وتقبلاً للاختلاف. هذا التغير يؤدي إلى صراع داخلي في بعض الأحيان بين الأجيال، حيث يسعى الشباب لإعادة تعريف هويتهم بعيدًا عن بعض العادات التقليدية، ما قد يولد تباينات ثقافية داخل المجتمع نفسه.

- دور التعليم في التحولات الاجتماعية: تعتمد بعض الدول العربية على تحديث المناهج التعليمية كجزء من استراتيجية تعزيز الفكر النقدي والإبداعي، وهو ما يعزز من وعي الأجيال الشابة، ويدفعها نحو تغيير واقعها الاجتماعي، فالتعليم الحديث لا يسهم فقط في بناء كوادر مهنية، بل يطور رؤية أكثر استقلالية ووعيًا، ما يؤثر على تطلعات الشباب وأدوارهم المستقبلية.

3. التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي:

- التغير في أساليب التواصل الاجتماعي: لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام، وتبادل القيم والأفكار، ما أدى إلى ظهور مجتمع أكثر تواصلاً ولكنه قد يكون أكثر عرضة للاستقطاب. إذ تظهر تحديات مثل: نشر المعلومات المضللة، والانقسامات الفكرية والسياسية، ما يستدعي الحاجة إلى تعزيز الوعي الإعلامي، ومهارات التفكير النقدى.
- انتشار التجارة الإلكترونية والعمل عن بُعد: ساهم التوسع في التجارة الإلكترونية، وأماكن العمل المرنة في تغيير أساليب الحياة اليومية، حيث أصبح الأفراد يعتمدون أكثر على التكنولوجيا لإدارة شؤونهم الخاصة والمهنية، وبدوره، يخلق هذا الاتجاه جيلاً أكثر اعتمادًا على الحلول الرقمية وأقل ارتباطًا بالأنماط التقليدية للعمل والتجارة، مما يسهم في تعزيز ثقافة الاستقلالية والمرونة.

4. الهجرة وتأثيرها على المجتمع:

- تنوع الثقافات وتبادل التجارب: ساهمت الهجرة، سواءً في الداخل أو الخارج، في

تنوع التركيبة السكانية في بعض الدول العربية، مما خلق مزيجًا ثقافيًا أكثر تنوعًا. أدى هذا التنوع إلى تغير بعض القيم السائدة، وإعادة تشكيل الهوية الوطنية بشكل يتماشى مع التعددية الثقافية، وهو ما يعزز التسامح والتفاهم، ولكنه يطرح أيضًا تحديات تتعلق بالاندماج الاجتماعي.

- أثر الهجرة على التركيبة الديمغرافية: مع هجرة الشباب إلى الخارج بسبب تحديات اقتصادية واجتماعية، بدأت بعض الدول تواجه نقصًا في القوى العاملة الشابة، ما قد يؤثر على الاقتصاد، ويزيد من التحديات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، يدفع هذا الوضع بعض الدول إلى تبنى سياسات جديدة تجذب المواهب، وتحافظ على الكفاءات المحلية.

5. الصحة النفسية والمجتمعية:

- زيادة الوعي بالصحة النفسية: نتيجة الضغوط الاجتماعية، والاقتصادية، والتغيرات السريعة، ازداد الوعي بأهمية الصحة النفسية، وضرورة توفير الدعم النفسي. هذا التحول يعكس إدراكًا متزايدًا لحاجة الأفراد إلى الرعاية النفسية كجزء أساسي من جودة الحياة، مما قد يدفع إلى تغيير النظرة التقليدية تجاه الصحة النفسية⁽¹⁾.

- التحول إلى نمط حياة صحي: باتت المجتمعات العربية تتبنى بشكل متزايد أنماط حياة صحية تشمل الرياضة والتغذية السليمة، ما يعكس تأثير وسائل التواصل، والتوعية الصحية المتزايدة. هذا الاتجاه يعزز من مستويات الوعي، ويؤثر على خيارات الأفراد في الحياة اليومية، ويخلق جيلاً جديدًا يسعى للحفاظ على صحته والوقاية من الأمراض.

وعليه يمكن القول إن التحولات الاجتماعية في المنطقة العربية لعام 2024 تظهر كتعبير عن مجتمع يتغير بشكل مستمر تحت تأثير قوى خارجية وداخلية متنوعة. ومع أن هذه التحولات قد تواجه بعض التحديات، فإنها تعكس قدرة المجتمعات العربية على التكيف، وتجاوز التقاليد باتجاه مستقبل أكثر حداثة ومرونة.

^{(1) –} العلي، محمد، موعد اليوم العالمي للصحة النفسية 2024 تعزيز الوعي اعالمي بقضايا الصحة النفسية، اليمن الغد، الرابط: $\frac{https:}{2u.pw}$ $\frac{https:}{2u.pw}$

المحور الرابع:

رصد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية المؤثرة في الحالة الاجتماعية الإقليمية، وبخاصة «الأزمة» «الأكرانية» مع التركيز على دول الخليج وإفريقيا بعامة، وتركيا واليمن والعراق وتونس وليبيا والسودان بخاصة.

دخلت الأزمة الأوكرانية مرحلة جديدة من التصعيد بعد اعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 21 فبراير 2022، باستقلال جمهوريتي دونتسك، ولوغانسك في منطقة دونباس الواقعة شرقي أوكرانيا بمحاذاة حدود روسيا، وبعدها أطلقت روسيا في 24 فبراير 2022 هجومًا عسكريًا شاملاً ضد أوكرانيا بعد يومين فقط من إعلان هذا الاستقلال، وقد جاء ذلك نتيجة إبداء أوكرانيا نيتها المضي قدمًا في محاولاتها الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي⁽¹⁾.

ولا شك أن هذه الحرب بين الدولتين لها تأثير كبير على الحالة السياسية والاجتماعية الدولية، مما أثر بشكل أو بآخر على الحالة الاجتماعية لدول المنطقة والإقليم بعامة. ويمكن رصد هذه التغيرات، وأثرها على دول الخليج، وإفريقيا، ودول مثل: تركيا، واليمن، والعراق، وتونس، وليبيا، والسودان.

تأثير الأزمة الأوكرانية على دول الخليج:

تحتل العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول الخليج وأوكرانيا مكانة مهمة في ظل تأثير الأزمة الأوكرانية على المنطقة. فقد شهدت هذه الدول تداعيات سلبية على الاقتصاد نتيجة لتقلبات الأسواق العالمية وزيادة أسعار الطاقة، بالإضافة إلى تأثير سلبي على صادراتها واستقرارها الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى تأثيرها السياسي على المنطقة، مما دفع الدول الخليجية إلى إيجاد استراتيجيات جديدة للتعامل مع هذه الظروف والتأثيرات السلبية على الحالة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول⁽²⁾.

^{(1) –} عبده، أحمد جلال محمود، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 16، أكتوبر 2022، ص 415

^{(2) -} أثر الغزو الروسي لأكرانيا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة الأزمات الدولية، الرابط: pteNb/pw.2u//:https; تاريخ الدخول (16-11-2024)

تأثير الأزمة الأوكرانية على دول إفريقيا:

تعد الأزمة الأوكرانية من الأحداث الدولية المهمة التي أثرت بشكل كبير على الكثير من الدول في جميع أنحاء العالم، لاسيما الدول الأفريقية التي شهدت تأثيرًا واضعًا لهذه الأزمة على عدة جوانب سياسية واقتصادية. فقد أدى تدهور الوضع الأمني في أوكرانيا وتداعياته إلى تغييرات كبيرة في العلاقات الثنائية بين أوكرانيا والدول الأفريقية. على صعيد العلاقات الاقتصادية، فقد تأثرت الدول الأفريقية بشكل مباشر نتيجة تراجع حجم التبادل التجاري بينها وبين أوكرانيا.

فعلى الرغم من أن الدول الأفريقية قد تعتمد بشكل رئيسي على شراكاتها مع دول أخرى في قارة أفريقيا، إلا أنها لا تزال تشعر بالتأثير السلبي لهذه الأزمة على نشاطها التجاري، حيث ارتفعت تكاليف الاستيراد وتراجعت الفرص الاقتصادية، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتفاقم الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول. بالإضافة إلى العواقب الاقتصادية، فإن الأزمة الأوكرانية أثرت أيضًا على العلاقات السياسية بين بعض الدول الأفريقية وأوكرانيا. حدث تعقيد واضح في العلاقات الثنائية بين هذه الدول، مما قد يؤدي إلى صعوبات في التعاون والتسيق بينهما في مختلف المجالات السياسية. قد تنعكس هذه العلاقات المعقدة على القضايا الإقليمية والدولية الأخرى في القارة الأفريقية، والتي تستدعي التعاون بين الدول المعنية.

بصورة عامة، فإن الأزمة الأوكرانية تعد عاملًا مهمًا يؤثر في مستوى الاستقرار العالمي، لاسيما في الدول الأفريقية ذات الاقتصادات النامية. وتتطلب هذه الأزمة تدابير وسبل حل سياسية فعالة، وتعاون دولي قوي للتغلب على التحديات المشتركة وتعزيز الأمان والاستقرار في المنطقة وعلى المستوى العالمي.

تأثير الأزمة الأوكرانية على تركيا،

تمثل الأزمة الأوكرانية تحديًا كبيرًا لتركيا، حيث تمتلك أوكرانيا أهمية استراتيجية

واقتصادية هائلة بالنسبة لتركيا، وتعتمد تركيا بشكل كبير على وارداتها من الطاقة والغذاء من أوكرانيا، التي تعتبر شريكًا رئيسيًا لها في هذه الصناعات الحيوية، واستمرار هذه الحرب قد يؤدي إلى تأثيرات كبيرة جدًا على مبادرات تركيا الخارجية، حيث تحتل أوكرانيا مكانة استراتيجية رئيسية في هذا السياق.

وتعد الأزمة الأوكرانية تحديًا هائلًا يتطلب من تركيا اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للتعامل معها. وبالنظر إلى التعقيدات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة، فإن تحقيق التوازن المطلوب قد يكون أمرًا صعبًا.

ومع ذلك، فإن تركيا مدعوة للعب دور فعال في التوسط والسعي لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة، ومن خلال تعزيز التعاون الدولي والعمل الجماعي، يمكن لتركيا أن تلعب دورًا حاسمًا في استعادة الاستقرار والسلام في المنطقة وتحقيق الرخاء والازدهار للجميع⁽¹⁾.

تأثير الأزمة الأوكرانية على اليمن:

تعتبر الأزمة الأوكرانية من الأحداث الدولية التي قد تكون لها تأثير على اليمن، حيث تعتبر أوكرانيا موردًا مهمًا للقمح، ويمكن أن يؤدي تعطل الإمدادات من أوكرانيا إلى تأثير سلبي على الاقتصاد اليمني. كما أن العلاقات السياسية بين البلدين يمكن أن تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتطورات الأزمة، مما يستدعي متابعة دقيقة للتطورات السياسية والاقتصادية في كلا البلدين.

ونظرًا لهشاشة الوضع في اليمن، جراء الحرب منذ ما يقارب عشر سنوات، فلا شك أن ذلك سيكون له تأثير كبير على الوضع المعيشي للمواطنين قد لا يستطيعون تحمّله، فالمتوقع ارتفاع أسعار القمح، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، ما يعني زيادة رسوم النقل، وبالتالى انعكاس تلك الرسوم على أسعار القمح المرتفعة أصلا⁽²⁾.

^{(1) -} يمكن مراجعة تفصيل ذلك في: تداعيات الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد التركي، مركز الإمارات للسياسات، وحدة الدراسات الاقتصادية، الرابط: https://epcenter.ae/3uxS1hR، تاريخ الدخول: (10-11-2024)

ر - المسلام، ما مدى تأثير الحرب في أوكرانيا على الأزمة اليمنية؟، موقع بلقيس، (2) – قائد، عبد السلام، ما مدى تأثير الحرب في أوكرانيا على الأزمة اليمنية؟، موقع بلقيس، الرابط: https://2u.pw/FJXuoUhX، تاريخ الدخول (10–11–2024)

تأثير الأزمة الأوكرانية على العراق:

تأثرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق وأوكرانيا بشكل كبير جرّاء الأزمة الأوكرانية، حيث تم تجميد العديد من الاتفاقيات والعقود الثنائية بين البلدين، بالإضافة إلى ذلك، شهدت التبادلات التجارية انخفاضًا حادًا، وتأثرت استقرارية أسعار النفط والغاز في العراق بسبب الأزمة الأوكرانية، وتداعياتها على الأسواق العالمية مما أثر على الاقتصاد العراقي بشكل عام.

ويمكن القول «إنَّ الانعكاسات والآثار الاقتصادية الناتجة عن الحرب الروسية – الأوكرانية سواء أكانت تلك الآثار المحتملة على الاقتصاد العالمي أم على الاقتصاد العراقي تتوقف بدرجة كبيرة على تطور الحرب ومدها، فكلما طالت الحرب سوف تكون الآثار الاقتصادية أكثر حدة، وفيما يخص الوضع العراقي فما زالت الآثار طفيفة ما دامت الحرب في نطاق ضيق، وإذا ما توسعت الحرب لتشمل جميع العالم، فسوف يتكبد العراق خسائر كبيرة جدًا، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على جميع المستويات خاصة السياسية والبشرية، إذ يُعزى ذلك للتوازنات الإقليمية التي ترتبط بطرفي الصراع»(1).

تأثير الأزمة الأوكرانية على تونس:

يتأثر تونس بالأزمة الأوكرانية من خلال التأثير على أسعار النفط والغاز، حيث تتلقى تونس جزءًا كبيرًا من مواردها من النفط والغاز من دول الخليج المتأثرة بالأزمة. إلى جانب ذلك، فإن الأزمة الأوكرانية قد تؤثر على الاقتصاد التونسي عن طريق القيود والتحديات التجارية مع الدول المتأثرة مباشرة بالأزمة. يتطلب ذلك الاهتمام بالتعاون الاقتصادي والعلاقات السياسية بين تونس وأوكرانيا لتقييم الآثار المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع التحديات الناشئة.

^{(1) –} العبودي، علي عبد الرحيم، الآثار العالمية للحرب الروسية – الأكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص16، الرابط: https://2u.pw/ZkDMBwrp، تاريخ الدخول: (10–11–2024)

ومن ثمَّ يمكن القول إن «تونس ليست في منأى عن الانعكاسات السياسية للأزمة خاصة بعد اتخاذها موقفًا محايدًا، في وقت يقف فيه شريكها الأوروبي وقفة رجل واحد ضد روسيا»⁽¹⁾.

تأثير الأزمة الأوكرانية على ليبيا،

تأثرت ليبيا بشكل كبير من الأزمة الأوكرانية من خلال تداعياتها على أسعار النفط والاقتصاد العالمي، مما تسبب في تقليل الإيرادات النفطية للبلاد، وتأثيرها على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتأتي العلاقات السياسية والاقتصادية مع أوكرانيا في هذا السياق كعنصر رئيسي في فهم تأثير الأزمة على ليبيا، حيث يمكن أن تكون هناك صلات اقتصادية مباشرة مع أوكرانيا في مجالات مثل التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى العلاقات السياسية التي قد تكون لها تأثير على صعيد الدعم الدولي والتحالفات السياسية في المنطقة.

و »في ظل انشغال اللاعب الروسي بحرب أوكرانيا، وتركيز الأطراف الأوروبية على مواجهة أولويات استحقاقات الطاقة، تبدو ليبيا في الظرف الراهن غير قادرة على المساهمة بشكل أساسي في تلبيتها، بسبب صعوبة زيادة الإنتاج لأسباب لوجستية وأمنية ووجود حقول وموانئ النفط في منطقة ملغمة بالقوى المسلحة المتصارعة، وخصوصا منها قوات الفاغنر الروسية الداعمة للجنرال حفتر »(2).

تأثير الأزمة الأوكرانية على السودان:

تعتبر العلاقات السياسية والاقتصادية بين السودان وأوكرانيا ضعيفة، حيث لا توجد اتفاقيات كبيرة بين البلدين. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر الأزمة الأوكرانية على السودان عبر تأثيرها الاقتصادى على الأسواق العالمية مثل النفط والحبوب، مما قد يؤثر سلبًا على

⁽¹⁾ اليفرني، آمنة، كيف تعمق حرب أوكرانيا الأزمة الاقتصادية في تونس، الأناضول، تونس، الاابط: https://2u.pw/1NLarmNs، تاريخ الدخول: (10-11-202)

⁽²⁾ السليمي، منصف، هل تكون ليبياً حقلا مبكرًا لتداعيات حرب أوكرانيا؟ موقع دوتيشه فيلا DW، الرابط: <a hracketing https://2u.pw/jDNudUlh (2024-11-10)) (11-11-2024)

اقتصاد السودان الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع الزراعة والنفط. بالإضافة إلى ذلك، قد تتسبب الأزمة في تغيير في توجهات السياسة الخارجية للسودان نحو دول أخرى في سبيل التوازن الاقتصادي والسياسي.

و«تمثل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية المحتملة على السودان أكبر مهدد على استقرار نظام الحكم في ما بعد الاتفاق النهائي، سياسيًا و اقتصاديًا لأسباب مرتبطة بانخراط أطراف الصراع نفسها في الأزمة السودانية»(1).

^{(1) -} حواية الله، خالد عثمان، تأثيرات الحرب الروسية الأكرانية على الاقتصاد السوداني قراءة في سياسات ما بعد الاتفاق النهائي، موقع الراكوبة، السودان، الرابط: https://2u.pw/ZNRBIUis، تاريخ الدخول: (10-11-20)
2024

المحور الخامس:

تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا:

تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا هو موضوع ذو أهمية كبيرة لفهم الديناميات المتغيرة داخل المجتمعات، وكيفية تأثيرها على بعضها البعض عبر الحدود الإقليمية، ويتأثر التفاعل بين هذه المتغيرات بالعوامل الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية المختلفة، ويشكل عاملًا مؤثرًا في تشكيل الهويات، والسياسات، والاستقرار الاجتماعي، ومن خلال هذا التحليل، يمكننا فهم كيف تتفاعل قضايا مثل الهوية الاجتماعية، والاقتصاد، والتغيرات الثقافية، والسياسية على المستوى الإقليمي.

أولًا: العوامل الاجتماعية وتأثيرها الإقليمي:

تشمل العوامل الاجتماعية التي تؤثر في المجتمعات على المستوى الإقليمي موضوعات مثل التغير الديموغرافي، والتعليم، والنظام القيمي، والعلاقات بين الفئات المجتمعية المختلفة. على سبيل المثال، في المنطقة العربية، تؤدي التغيرات الديموغرافية إلى تحديات مثل زيادة البطالة بين الشباب، والتي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي، وقد تؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية. كذلك، يلعب التعليم والثقافة دورًا في تشكيل وعي الأفراد وهويتهم، وبالتالي تؤثر على العلاقة بين الدول، والمجتمعات المختلفة داخل المنطقة.

يتضح أيضًا أن القيم والمعتقدات تختلف من مجتمع لآخر، لكن بفضل التفاعل المستمر بين الأفراد من خلفيات اجتماعية متباينة، يحدث نوع من التأثير المتبادل الذي يؤدي إلى التغيير والتكيف. وبالتالي، فإن فهم تفاعل هذه المتغيرات على المستوى الاجتماعي ضروري لدراسة تأثيرها على النسيج الإقليمي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الطنطاوي، بيان محمد علي، أهمية القيم وأثرها في تغيير المجتمعات، مجلة الربيبة، الجزائر، الرابط: $\frac{\text{https:}}{2u.pw}$

ثانيًا: العوامل الاقتصادية كمتغير مؤثر إقليميًا:

العوامل الاقتصادية تُعد من بين المتغيرات الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات بين المجتمعات والدول. ففي المناطق ذات الاقتصاديات المتفاوتة، يمكن للاختلافات الاقتصادية أن تؤدي إلى حركة تنقُّل للعمالة، وتباين في مستويات المعيشة، وتأثيرات على القدرة التنافسية بين الدول المجاورة.

لنأخذ مثالًا على ذلك في منطقة الخليج العربي، حيث لعب الاقتصاد النفطي دورًا رئيسيًا في بناء مجتمعات غنية، وبنية تحتية متطورة مقارنة ببقية الدول العربية، مما جعلها مقصدًا للعمالة المهاجرة من الدول المجاورة. هذا التدفق للعمالة أسهم في تنوع المجتمع، واستيعاب بعض الثقافات المختلفة، ولكنه أيضًا جلب تحديات مرتبطة بالتكامل الاجتماعي وضغط على البنية التحتية.

إضافةً إلى ذلك، تؤدي التفاوتات الاقتصادية إلى تفاوت فرص التنمية، حيث قد تشكل الأزمات الاقتصادية ضغطًا على الدول الفقيرة، وتدفعها إلى طلب الدعم من الدول المجاورة أو منظمات دولية. ومن هنا، فإن التعاون الاقتصادي الإقليمي يكتسب أهمية كبيرة كوسيلة لتعزيز الاستقرار والرفاهية المشتركة.

ثالثًا: العوامل الثقافية وتأثيرها عبر الحدود:

تشمل العوامل الثقافية التي تؤثر على التفاعل الإقليمي بين المجتمعات، من خلال القيم، والعادات، واللغة والدين. ويعتبر الدين على وجه الخصوص متغيرًا قويًا في توجيه السلوك الفردي والجماعي، حيث يمكن للدين أن يسهم في تعزيز التضامن بين المجتمعات الإقليمية، أو أن يؤدى إلى توترات بسبب الاختلافات الدينية أو الطائفية.

على سبيل المثال، تتأثر المنطقة العربية وأفريقيا، بتعدد الأديان والطوائف، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى توترات تؤثر على العلاقات بين الدول والمجتمعات. وبالمثل، تلعب اللغة دورًا كبيرًا، إذ يمكن أن تكون عاملًا موحدًا للمجتمعات المتجاورة، مثل الدول العربية

التي تشترك في اللغة العربية، بينما قد تعاني مناطق أخرى من صعوبات في التواصل بسبب التعدد اللغوي.

تتيح الثقافة، أيضًا، التفاعل الإيجابي بين المجتمعات من خلال تبادل العادات والتقاليد، حيث قد تنتقل أنماط الحياة أو الأزياء أو العادات الغذائية بين الدول عبر التجارة أو السياحة. وقد شهدت مناطق مثل: شمال أفريقيا تأثيرات متبادلة نتيجة التواصل الثقافي مع أوروبا، مما أثر على التوجهات الاجتماعية وطبيعة القيم لدى الأفراد.

رابعًا: التغيرات السياسية وأثرها على التفاعل الاجتماعي الإقليمي:

تلعب العوامل السياسية دورًا كبيرًا في تحديد كيفية تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا. فعلى سبيل المثال، يمكن للسياسات الداخلية أو الخارجية للدول أن تؤثر بشكل مباشر على استقرار المنطقة، وتحديد العلاقات بين الدول. وتعتبر التحالفات السياسية والصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية من بين العوامل التي يمكن أن تغير الديناميات الاجتماعية بين الدول.

الصراعات المسلحة، أو الأزمات السياسية قد تؤدي إلى هجرات جماعية ونزوح للأفراد، مما يؤثر على النسيج الاجتماعي للدول المستقبلة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك الأزمة السورية، والصراع السوداني الحالي، حيث أدى النزاع إلى حركة نزوح كبيرة إلى دول الجوار مثل الأردن، ولبنان، وتركيا، ومصر، وتشاد، مما أثر على التركيبة السكانية والعلاقات الاجتماعية في هذه الدول(1).

خامسًا: التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها الإقليمي:

في عصر العولمة، أصبحت التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي من أهم العوامل التي تؤثر على تفاعل المتغيرات الاجتماعية إقليميًا، حيث تساهم هذه الوسائل في تقريب

⁽¹⁾ إدريس، محمد السعيد، التطورات المستحدثة في البيئة الإقليمية والدولية وانعكاساتها على النظام العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،

المسافات بين الأفراد، وتتيح تبادل الأفكار والقيم بين مختلف الثقافات والمجتمعات بشكل أسرع وأكثر تفاعلًا. هذا التأثير يظهر بوضوح في الاحتجاجات والتحركات الشعبية، حيث أسهمت وسائل التواصل في تنسيق جهود التغيير بين الأفراد في دول مختلفة.

كما أن وسائل التواصل الاجتماعي أظهرت تأثيرًا ملحوظًا في تحريك الشعوب، حيث أدى انتشار الأخبار، والأحداث السياسية، والاجتماعية بسرعة إلى تبني الأفكار أو الاحتجاجات أو الحركات الاجتماعية بشكل متزامن بين دول المنطقة. وقد تمثل هذا في «الربيع العربي» الذي انتشرت فيه الحركات الاحتجاجية من دولة إلى أخرى عبر التواصل الرقمي، وما تبعه من احتجاجات ومظاهرات مختلفة في العالم العربي، مما أدى إلى تغييرات سياسية، واجتماعية كبيرة⁽¹⁾.

^{(1) -} التكنولوجيا والاستبداد.. وسائل التواصل الاجتماعي ونهاية النظام العالمي الليبرالي، الجزيرة نت، الرابط: https://aja.me/56adhh

المحور السادس:

تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية الإقليمية

مع المتغيرات والعوامل الدولية المؤثرة إقليميًا.

تحليل تفاعل المتغيرات الاجتماعية الإقليمية مع المتغيرات والعوامل الدولية هو موضوع معقد، لأنَّ كلَّ منطقة من العالم تتأثر بمجموعة فريدة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعمل في إطار تأثيرات عالمية مختلفة. ويتناول هذا التحليل التداخلات بين العوامل الإقليمية والدولية، وكيفية تفاعلها معًا لتشكيل الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

أولًا: تأثير العوامل الاجتماعية الإقليمية:

تتشكل المتغيرات الاجتماعية الإقليمية نتيجة عوامل داخلية تخص كل منطقة، مثل الهوية الثقافية، والتركيبة الديموغرافية، والقيم والعادات، والمستوى الاقتصادي للسكان. وهذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على طبيعة المجتمع وتفاعل أفراده، وقد تؤدي إلى تشكيل قوى اجتماعية تسعى لإحداث تغييرات معينة، سواء كان ذلك في السياسات العامة، أو في المجالات الاقتصادية، أو الاجتماعية.

على سبيل المثال، المنطقة العربية بما فيها شمال إفريقيا تتسم بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية الخاصة، حيث تتداخل الأعراف القبلية، والدينية مع الهويات الوطنية، وتؤثر قضايا مثل البطالة، وتحديات التعليم، والفقر على حركية المجتمع، ويعمل هذا السياق الاجتماعي على تشكيل الضغوط السياسية التي تتفاعل بدورها مع البيئة الدولية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ التحول الاجتماعي في المجتمعات العربية: التحديات والتوقعات، العربية الآن، الرابط: $\frac{(1-11-12-20)}{(1-11-20)}$.

ثانيًا: العوامل الدولية المؤثرة على المستوى الإقليمي:

تشمل العوامل الدولية المؤثرة قوى عظمى وأحداثًا خارجية، مثل الاقتصاد العالمي، والتحالفات السياسية، والقوى العسكرية. وغالبًا ما تكون هذه العوامل نتاج قوى خارجية تؤثر بشكل غير مباشر على المجتمعات الإقليمية. على سبيل المثال، يشكل الاقتصاد العالمي تأثيرًا قويًا على المناطق الإقليمية، حيث يؤثر التبادل التجاري، وحركة الاستثمارات الدولية في اقتصاديات الدول الإقليمية، مما يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات السوق العالمية.

وكذلك التحالفات الدولية، والأزمات الاقتصادية العالمية أيضًا هي عوامل خارجية تؤثر على المناطق الإقليمية. فعلى سبيل المثال، الحروب التجارية بين الدول الكبرى مثل: الولايات المتحدة، والصين قد تؤثر على صادرات وواردات العديد من الدول الإقليمية⁽¹⁾، وتؤثر أيضًا في أسعار السلع الأساسية، مما يجعل الدول الإقليمية تتعرض لتداعيات اقتصادية غير مستقرة.

ثالثًا: التفاعل بين المتغيرات الاجتماعية والعوامل الدولية:

يتفاعل المجتمع الإقليمي مع العوامل الدولية من خلال ما يمكن تسميته بعملية التأقلم أو التصادم، فبعض المجتمعات الإقليمية تستجيب للعوامل الدولية من خلال تعديل أنظمتها السياسية والاجتماعية، فيما تقوم مجتمعات أخرى بمقاومة هذه التأثيرات للحفاظ على خصوصياتها، من خلال:

1. تأثير القيم الثقافية المحلية:

تلعب القيم الثقافية المحلية دورًا حاسمًا في قبول أو رفض التأثيرات الدولية، في

^{(1) –} By Zack Sabadosa. and others. Trade Titans: The Impact of the U.S.–China Trade War on Global Economics. Cornell SC Johnson College of Business. link: https://business.cornell.edu/hub/12/1/515/trade-titans-impact-us-china-trade-war-global-economics/. Entry date2024–11–12):)

المجتمعات المحافظة، على سبيل المثال، قد تقابل التأثيرات الثقافية الغربية بمقاومة، وهذا ما يمكن رؤيته في مناطق عدة حيث ترفض بعض المجتمعات الأفكار المستوردة من دول أخرى، مثل الحريات الشخصية، وأساليب الحياة المختلفة، مما يولد نوعًا من التوتر الاجتماعى.

2. التغيرات الديموغرافية:

تؤدي التغيرات السكانية مثل النمو السكاني، والهجرة، والتوزيع العمري للسكان إلى تفاعلات مختلفة مع المتغيرات الدولية، على سبيل المثال، تشهد دول الخليج العربي زيادة في أعداد السكان الشباب، وهذا يؤدي إلى احتياجات متزايدة في التعليم وفرص العمل. وفي ظل العولمة، تصبح هذه الدول معرضة للتأثر بمتطلبات السوق العالمية، فتسعى إلى تطوير بنيتها التحتية وأنظمتها الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

3. التأثيرات الاقتصادية:

التغيرات الاقتصادية الدولية مثل تقلب أسعار النفط، أو تقلبات السوق العالمي تؤثر على السياسات الاقتصادية في الدول الإقليمية، فالدول المعتمدة على تصدير النفط، على سبيل المثال، تواجه تحديات اقتصادية حين تتخفض أسعار النفط عالميًا، مما يدفعها إلى تعديل سياساتها الاقتصادية لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

رابعًا: الأمثلة العملية للتفاعل بين العوامل الإقليمية والدولية:

يمكن توضيح تأثير التفاعل بين المتغيرات الإقليمية والدولية من خلال بعض الأمثلة الملموسة:

1. المنطقة العربية وما حولها:

تتأثر المنطقة العربية والإقليم بشكل كبير بالعوامل الدولية، حيث توجد مصالح كبرى للقوى العظمى، وتسعى بعض الدول إلى بسط نفوذها من خلال التدخل السياسي والاقتصادي، وقد يؤدي هذا التدخل إلى تعزيز بعض الصراعات المحلية، فالصراع في

سوريا، على سبيل المثال، ليس ناتجًا فقط عن قضايا داخلية، بل هو نتاج لتدخلات دولية جعلت الوضع أكثر تعقيدًا. وبذلك، يمكن القول إنَّ المتغيرات الاجتماعية الإقليمية تتفاعل بشكل معقد مع الأجندات الدولية.

2. التغيرات المناخية:

أصبحت قضايا التغير المناخي والبيئة عوامل دولية مؤثرة على المستوى الإقليمي وتتأثر المناطق الإقليمية بتغير المناخ، مما يؤدي إلى تحديات تتطلب تعاونًا دوليًا لحلها، فعلى سبيل المثال، تواجه الدول النامية في أفريقيا تهديدات الجفاف، وتغير المناخ، مما يجعلها تعتمد على المساعدات الدولية، وهذا يؤثر على توجهاتها الاقتصادية والسياسية أيضًا.

خامسًا: التحديات والفرص في تفاعل العوامل الإقليمية والدولية:

تتمثل التحديات الأساسية في أن تداخل المتغيرات الاجتماعية مع العوامل الدولية قد يؤدي إلى خلق توترات وصراعات، وقد يؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي، والاجتماعي في المنطقة، والتحديات قد تكون اقتصادية، مثل التأثر بالأزمات المالية العالمية، أو سياسية، مثل التدخلات الخارجية التي تؤثر على سيادة الدول.

أما على الجانب الآخر، فإنَّ هذا التفاعل يقدم فرصًا للتنمية والتطور. فعلى سبيل المثال، العولمة تفتح المجال أمام الدول الإقليمية للاستفادة من التكنولوجيا، والتعليم، والتجارة الدولية، مما يساهم في تحسين البنية التحتية ودعم التنمية المستدامة.

المحور السابع:

توقع مسارات المتغيرات الاجتماعية الإقليمية المستقبلية:

توقع مسارات المتغيرات الاجتماعية الإقليمية المستقبلية يُعد موضوعًا مهمًا نظرًا لتزايد التأثيرات الإقليمية والعالمية على المجتمعات المحلية، وتخضع المجتمعات الإقليمية لعوامل متغيرة تؤثر على التركيبة الاجتماعية والسلوكيات والقيم وأنماط الحياة. ومن ثمّ نحاول أن نستعرض أهم المسارات المستقبلية للمتغيرات الاجتماعية الإقليمية، من خلال النظر في بعض العوامل المؤثرة وتوقعات الاتجاهات:

1. التغيرات الديموغرافية:

تشهد بعض المناطق ارتفاعًا كبيرًا في معدلات النمو السكاني (مصر 110 مليون نسمة، السودن 48، الجزائر 45، المغرب 37، السعودية 36)، بينما تواجه مناطق أخرى شيخوخة سكانية وانخفاض في نسبة الشباب (موريتانيا 5 مليون نسمة، قطر 3.1، البحرين 1.85، جيبوتي نحو 1 مليون، جزر القمر 920.000)، ومن المتوقع أن تستمر هذه التباينات السكانية، وتؤثر على القضايا الاجتماعية والاقتصادية في كل منطقة. فمن المحتمل أن تؤدي الشيخوخة السكانية في بعض الدول إلى زيادة الطلب على الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، مما قد يتطلب إعادة توزيع الموارد، وزيادة الاستثمارات في هذه المجالات. في المقابل، قد تواجه الدول ذات النمو السكاني المرتفع تحديات تعلق بتوفير فرص العمل، والتعليم، والرعاية الصحية للشباب.

2. التغيرات في البنية الأسرية:

مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من المتوقع أن تتغير البنية الأسرية التقليدية في المستقبل، بما في ذلك زيادة الأسر الصغيرة، وانخفاض نسبة الأسر الممتدة. وقد تؤدي هذه التحولات إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية ودور الأسرة في المجتمع. مثلاً، في

بعض الدول العربية، بدأت تتغير القيم الأسرية بمرور الوقت، حيث يُلاحظ انفتاح على الزواج المتأخر، وزيادة معدلات الطلاق (كما في دول الخليج على سبيل المثال)، وتقبُل أنماط العيش المستقلة.

3. التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي:

أدت الثورة التكنولوجية إلى تأثير كبير على المجتمعات، خاصة في مجالات التواصل، والتعليم، والاقتصاد، ومن المتوقع أن تستمر تأثيرات التكنولوجيا في تشكيل المتغيرات الاجتماعية المستقبلية، حيث يتوقع أن تزيد منصات التواصل الاجتماعي من الترابط العالمي والتأثير الثقافي المتبادل. ومع ذلك، فإن هذا الترابط يمكن أن يكون سلاحًا ذو حدين؛ فمن ناحية يمكن أن يعزز من التواصل، والتبادل الثقافي، بينما قد يؤدي أيضًا إلى تآكل بعض القيم الثقافية التقليدية وزيادة القلق الاجتماعي.

4. التعليم والتحصيل العلمي:

ستظل المتغيرات المتعلقة بالتعليم والتحصيل العلمي مؤثرة بقوة على المجتمعات الإقليمية. فمع تزايد أهمية التعليم الإلكتروني وظهور أنماط جديدة من التعليم القائم على التقنية، مثل الذكاء الاصطناعي، والتعليم عن بُعد، قد يتغير دور المؤسسات التعليمية التقليدية. وستكون المجتمعات التي تستثمر في تطوير هذه التقنيات أكثر استعدادًا لمواجهة المستقبل. كذلك، من المرجح أن تظهر فجوة تعليمية بين الدول التي تمتلك البنية التحتية المناسبة، والتعليم المتقدم، وتلك التي تفتقر إليها.

5. العمل والبطالة:

تشير التوقعات إلى أن مستقبل العمل سيتأثر بالعديد من العوامل، مثل الأتمتة⁽¹⁾ والذكاء الاصطناعي، مما سيغير من طبيعة الوظائف ويخلق تحديات جديدة لسوق العمل. ومن المتوقع أن تؤدى الأتمتة إلى تراجع في بعض الوظائف التقليدية، مما قد يزيد من معدلات

⁽¹⁾ الأتمتة: جعل الإجراءات والآلات تسير وتعمل بشكل تلقائي بكفاءة أكبر، وزمن أقل وبدون تدخل إنساني.

البطالة في بعض المناطق. وستحتاج المجتمعات إلى سياسات تعليمية، وتدريبية لإعداد الشباب لمواكبة هذا التحول، وضمان فرص عمل مستدامة في المستقبل.

6. التغيرات البيئية والتغير المناخي:

يعد التغير المناخي أحد أكبر التحديات التي تؤثر على المتغيرات الاجتماعية، حيث سيؤدي إلى تغيير نمط الحياة في العديد من المناطق. فقد يتسبب التغير المناخي في نزوح السكان من بعض المناطق بسبب الكوارث الطبيعية، مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية وارتفاع في مستويات الفقر، كما أن ارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه قد يفرضان تغييرات في نمط الحياة، ويتطلب ذلك جهودًا لتحقيق الاستدامة البيئية.

7. الصحة العامة وأزمات الصحة العالمية:

إن أزمات الصحة العامة، مثل جائحة كوفيد19-، سلطت الضوء على أهمية البنية التحتية الصحية القوية، وتأثيراتها على المجتمعات. ومن المتوقع أن تزداد الاستثمارات في القطاع الصحي، وتطبيق الأنظمة الصحية الوقائية لمواجهة أي أزمات صحية مستقبلية. وستؤثر هذه الأزمات على أنماط السلوك الاجتماعي، مثل: التوجه نحو العمل عن بُعد، وتجنب التجمعات الكبيرة، مما قد يغير من العلاقات الاجتماعية على المدى البعيد.

8. الهجرة واللجوء:

تعد الهجرة واللجوء من المتغيرات التي قد تزداد وتيرتها في المستقبل نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والبيئية. وستواجه بعض الدول تحديات متزايدة من حيث استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين، مما قد يؤثر على التوازن الاجتماعي والثقافي، وستحتاج المجتمعات إلى تطوير سياسات فعّالة لدمج المهاجرين، وضمان التعايش بين المجتمعات المختلفة.

9. القيم والأخلاق:

تتأثر القيم والأخلاق بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ومن المتوقع أن تستمر هذه

القيم في التحول مع مرور الوقت. وقد يشهد المستقبل زيادة في التوجه نحو الليبرالية الاجتماعية، وقبول تنوع أنماط الحياة، مما قد يتطلب إعادة النظر في التشريعات، والسياسات العامة لتتماشى مع هذه التحولات. ومع ذلك، قد يؤدي هذا التغيير إلى صدامات بين الأجيال المختلفة بسبب التباين في القيم والأفكار.

10. التغيرات الثقافية والهوية:

مع العولمة وزيادة تأثير الثقافات الأجنبية، تواجه بعض المجتمعات تحديات في الحفاظ على هويتها الثقافية. ومن المتوقع أن يستمر تأثير العولمة على المجتمعات، ما يؤدي إلى تغييرات في العادات والتقاليد. على الرغم من أن بعض الأفراد قد يتقبلون هذه التغييرات، إلا أن آخرين قد يسعون للحفاظ على الهوية الثقافية. وقد يؤدي هذا التباين إلى خلق ديناميكيات جديدة في العلاقات الاجتماعية، تتعلق بكيفية تعامل الأجيال الشابة مع تقاليدها وموروثاتها.

⁽¹⁾ نصار، جمال، الهوية الثقافية وتحديات العولمة، مركز الجزيرة للدراسات، https://2u.pw/VIOfA، https://2u.pw/VIOfA، https://studies_aljazeera.net/ar/issu الرابط: م تاريخ الدخول (16-11-2024/01/2015/https://studies_aljazeera.net/ar/issu